الفلسطينية القدرة على الاشتراك في الجهود اللازمة لايجاد حل دولي» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/١٢/١٢). والحل الدولي الذي أتى على ذكره يكمن في المؤتمر الدولي الذي يقوم على أساس مبادىء القمة الاوروبية التي عقدت في البندقية خلال العام ١٩٨٠، والتي ترتكز على الاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين واسرائيل، وعلى حق الشعب الفلسطيني في انشاء دولة له حسب اختياراته السياسية، وعلى الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها (**الوطن**، ١٩٨٦/١١/٢٥).

وحسب مصدر فرنسي مسؤول، فان قادة الدول الاوروبية عندما أقرّوا مبادىء البندقية كأساس لاحلال تسوية سلمية في الشرق الاوسط، كانوا يطالبون، آنذاك، بضرورة اجراء مباحثات مباشرة بين اطراف الصراع للوصول الى تلك التسوية. أما الآن، فقد صار، ثمة، شبه اقتناع لدى الاوساط الرسمية الفرنسية وبعض الاوساط الاوروبية بأن مفاوضات السلام تتطلب ايجاد اطار دولي تجرى ضمنه هذه المفاوضات بين الاطراف العربية والاسرائيلية، بغية اخراج المنطقة من المأزق الذي تشهده حالياً (**المصدر نفسه**). ومن وجهة النظر الفرنسية، ايضاً، ليس هناك ـ على كل حال ـ أي تعارض بين فكرة المؤتمر الدولي وفكرة الاتصالات المباشرة، لأن مثل هذه الاتصالات واردة، تماماً، في مثل هذا المؤتمر (من تصريح للرئيس ميتران، **الاهرام**، ١٩٨٦/١٢/١٠). وحول امكان حصول تطور في الموقف الفرنسي في هذا المجال، قال ميتران ان بلاده لا تستطيع ان تفعل اكثر مما فعلت لتحريك آلية السلام المتمثلة في المؤتمر الدولي: فهي طرحت الفكرة، وهي تحركت لتأييدها في الامم المتحدة وفي محافل أخرى (**المصدر نفسه**). غير ان فرنسا تسعى، من خلال اتصالاتها الاوروبية، الى جعل الدول الاعضاء في السوق المشتركة توافق على تأييد فكرة دعوة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي من أجل تبنّي الاقتراح بعقد لجنة تحضيرية لمؤتمر دولي من أجل احلال السلام في الشرق الاوسط، وذلك في اطار الامم المتحدة (**الوطن**، ١٩٨٦/١٢/٢٥). وذكر، في هذا الشأن، ان هناك تفاهماً فرنسياً ـ فلسطينياً حول ضرورة العمل من أجل توفير الظروف الملائمة لتحقيق ذلك (**القبس**، ١٩٨٦/١٢/٢٠). كذلك ذكر ـ نقلاً عن مصدر دبلوماسي فرنسي مسؤول ـ ان الرئيس الفرنسي ميتران ورئيس وزرائه جاك شيراك قد بحثا في هذا الموضوع مع المستشار الالماني الاتحادي، هيلموت كول، خلال القمة الفرنسية ـ الالمانية التي عقدت في فرانكفورت في نهاية تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، ومع رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، خلال زيارتها الاخيرة لباريس، التي اسفرت عن اختلاف بين وجهتي النظر، الفرنسية والبريطانية، على الرغم من «الارتياح» الذي ابدته تاتشر في اعقاب المحادثات المشتركة.

لندن تشد أزر واشنطن

واحدى نقاط الاختلاف البارزة التي تشبث بين الجانبين، البريطاني والفرنسي، تتعلق بدور م.ت.ف. في أي تسوية محتملة لازمة الشرق الاوسط. فبريطانيا، من جانبها، لا تعارض المشاركة في المؤتمر الدولي المقترح، شريطة ان «تتفق الاطراف المعنية كافة على الظروف، والشروط، والمراجع، المتعلقة به» (**الوطن**، ١٩٨٦/١١/١٠)، لكنها ترى ـ كما جاء على لسان تاتشر ـ ان منظمة التحرير الفلسطينية «لا يمكن ان تشارك في عملية السلام، كممثلة للفلسطينيين، قبل ان تتخلى عن الارهاب ـ على حد زعمها ـ وتوافق على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨» (**النهار**، بيروت، ١٩٨٦/١١/٢٢). وقالت تاتشر، في كلمة لها في البرلمان البريطاني، انها اتفقت مع الرئيس الاميركي رونالد ريغان، الذي التقته في منتجع كامب ديفيد قبل وصولها الى باريس، على ضرورة تنشيط الجهود لبدء مفاوضات بين العرب والاسرائيليين في اطار المجموعة الدولية، وذلك على نحو «ما حاولنا فعله في الماضي»، أي ايجاد قيادة فلسطينية بديلة. واعترفت تاتشر بأن العقبة التي ما زالت تحول دون تحقيق ذلك، تكمن في عدم النجاح في العثور على من وصفتهم بـ «ممثلين ملائمين للشعب الفلسطيني»، وأبدت تصوراً في ان «جهوداً، في هذا الصدد، ستتجدد» (**الوطن**، ١٩٨٦/١١/٢٠).

والواقع، ان أزمة الشرق الاوسط لم تحتل مرتبة جوهرية رئيسة في محادثات تاتشر ـ ريغان، وانما جاءت على هامش القضية الجوهرية الرئيسة، ربما